

تحقيق وصل عدد التلامذة السوريين المسجلين في المدارس الرسمية الى نحو 159 ألفاً، 92 ألفاً منهم في دوام بعد الظهر، وهو ما يفرض أكلافاً كبيرة على صناديق المدارس، ويرتب المزيد من المستحقات للمعلمين والمديرين والنظار. هؤلاء المتعاقدون لم يتقاضوا كامل مستحقاتهم عن العام الدراسي السابق، في حين ان تعطيك مجلس الوزراء يمنح حتى الآن من الاستفادة من بعض الهبات التي حصلت عليها الحكومة

تعليم السوريين: هبة البنك الدولي لم تصرف



وصل عدد التلامذة السوريين المسجلين إلى 159 ألفاً 92 ألفاً منهم في دوام بعد الظهر (إف ب)

قانت الحاج

فتحت المدارس الرسمية أبوابها باكراً هذا العام أمام التلامذة من اللاجئين السوريين. باشرت التدريس في 12 تشرين الأول، بخلاف ما حصل في العام الدراسي الماضي، الذي تأخر نحو 5 أشهر، بحجة الضغط على مصادر التمويل. على الرغم من ذلك، يستمر تسجيل التلامذة السوريين في دوام بعد الظهر في المدارس الرسمية، وطلب وزير التربية الباس بوصعب من إدارات المدارس قبول التلامذة من دون قيد أو شرط، بهدف مضاعفة العدد إلى 200 ألف في الدوامين قبل الظهر وبعده. ومدد الوزير مهلة التسجيل التي كان يفترض أن تنتهي في 24 تشرين الأول إلى 31 منه، ثم سمح باستمرار التسجيل في حالات الضرورة. لامس عدد التلامذة السوريين المسجلين 159 ألفاً، موزعين على الدوامين كالآتي: 67 ألف تلميذ قبل الظهر، و92 ألفاً بعد الظهر. رفعت الوزارة، بحسب منشقة

لجنة التعليم في حالات الطوارئ صونيا خوري، عدد المدارس التي تستقبل اللاجئين في دوام بعد الظهر إلى 237 مدرسة، يتركز العدد الأكبر منها في الشمال (65 مدرسة) والبقاع (62 مدرسة) وبعدهما جبل لبنان (59 مدرسة) والجنوب (23 مدرسة) ومن ثم النبطية (15 مدرسة) وبيروت (13 مدرسة).

أمام هذه الوقائع، يبقى السؤال عن كيفية تمويل الحاجات الإضافية للمدارس الرسمية الناتجة من هذا الضغط؛ بحسب المعلومات، لا تزال هبة الـ32 مليون دولار، التي قدمتها وكالة التنمية البريطانية عبر البنك الدولي، غير قابلة للصرف، بانتظار صدور مرسوم في مجلس الوزراء يجيز فتح حساب للهبة في المصرف المركزي. هذا الهبة التي نجحت الحكومة في الحصول عليها بعد جهد جهيد، ترمي إلى سدّ الفجوة التمويلية للعام الماضي بقيمة 15 مليون دولار، وتغطي ترميم بعض المدارس المستضيفة للتلامذة السوريين، كما تغطي الكتب والرسوم المدرسية.

تحتاج المدارس بإلحاح إلى مبالغ فورية تسدّ منها حاجاتها، لكن تعطيل مجلس الوزراء يمنع الاستفادة من هبات توافرت من أجل ذلك. وتوضح خوري أن «هذه السنة لم نحصل على أي قرش، فليس لدينا أموال. ننتظر تحويل الهبة البريطانية». تضيف خوري أن «الأموال يجري تحويلها حالياً بطريقة واحدة فقط، بواسطة حساب مشترك مفتوح منذ عام 2006، بموجب اتفاقية وقعت بين الدولة اللبنانية ومنظمة اليونيسيف». وقد أبدت اليونيسيف استعدادها لمساعدة الوزارة في تأمين تجهيزات للمدارس بقيمة 3 ملايين دولار، و«نحن نفكر في تحويلها لتمويل مستحقات الأساتذة المتعاقدين بعد أخذ الموافقة من المنظمة».

في الواقع، لا تزال الدفعة الثانية من المستحقات المترتبة على العام الدراسي السابق غير مسددة، فيما يتزايد الحديث عن وجود هدر في الأموال المخصصة لتعليم السوريين. وعلى الرغم من نفي خوري لهذا النوع من الحديث، إلا أن بعض المتابعين يشيرون إلى التأخير في دفع مستحقات صناديق المدارس

النقل من مسؤولية الجهات المانحة

لم تلحظ الجهات المانحة هذا العام كلفة بدل النقل للتلامذة السوريين في دوام بعد الظهر من المدرسة وإليها، بحجة عدم توافر الأموال، إذ إنّ كلفة النقل للتلميذ الواحد تبلغ 200 دولار أميركي. إلا أن وزارة التربية أبلغت المنظمات التي تتعاون معها أن عدم تغطية النقل سوف يؤدي إلى تسرب نحو 6 آلاف تلميذ من أصل 92 ألفاً. وكانت الجهات تؤمن النقل في العام الماضي عبر الجمعيات الأهلية التي تنسق مع مديري المدارس، وتشترط ألا يكون لدى التلميذ إخوة كبار ويسكن على مسافة تبعد نحو كيلومتريين عن المدرسة أو في منطقة تتعرض للمخاطر.

ألفاً، على أن عدد التلامذة يجب ألا يقل عن 250 تلميذاً، ولا يتجاوز 750 تلميذاً في كل مدرسة.

توضح خوري أن الأولوية في التعاقد هي لأساتذة الملوك لكونهم مدرسين ونضمن أن نحاسبهم، ومن ثم للمتعاقدين الجدد المجازين، وذلك لسبب بسيط، هو أن لدينا فقط 92 ألفاً ولسنا مضطرين إلى أن نستعين بالعربية مثلاً، كما يحصل في مدارس قبل الظهر التي تضم 300 ألف تلميذ بين لبناني وغير لبناني. لكن خوري تؤكد أن الوزير سمح لغير المجازين الذين يعلمون قبل الظهر ولديهم خبرات بأن يتعاقدوا بعد الظهر.

يتابع التلامذة السوريون في دوام بعد الظهر المنهج اللبناني. اختبرت وزارة التربية في تموز وأب وأيلول برنامج التعليم المسرع من الصف الأول أساسي حتى التاسع أساسي

توازي 600 دولار أميركي من دون أن تفتح الصفوف لتعليم اللاجئين أصلاً. تلقت خوري إلى أن كلفة تعليم التلامذة السوريين تتضمن 240 ألف ليرة عن كل تلميذ لصناديق المدارس، تضاف إليها كلفة الساعات التي ينفذها الأساتذة والمديرون والنظار، إذ يتقاضى المعلم 18 ألف ليرة أجرة الساعة، والمدير 15 ألفاً والنظار 12

والمعلمين والإداريين كدليل. تدو خوري واثقة من أن الرقابة الدولية من المنظمات والدول المانحة تقطع الطريق على أي محاولة للالتفاف على وجهة الأموال، تقول: «سمعة لبنان بالصدق». فالجهات الممولة تشترط تصفية حسابات السنة الماضية قبل إيصال أي تمويل جديد.

تذكر خوري بما حصل قبل سنتين حين تسلم مديرو المدارس الأموال مباشرة، وما رافق ذلك من سوء استخدامها، «فبعضهم لم يتردد في إدخال تحسينات على الديكور في المدرسة لجهة إضافة جفصين وغيره». ولكن المتابعين يشيرون إلى أمور أخرى ما زالت تجري، إذ إن جداول الساعات المنفذة من الأساتذة المتعاقدين يفوق عدد الساعات التي تعلمها التلامذة خلال العام الدراسي السابق. وهناك مدارس تقاضت مستحقات عن كل تلميذ سوري

تعطيك مجلس الوزراء يمنح الاستفادة من هبات لتعليم السوريين

المتعهد التي لها في ذمته 100 مليون ليرة. بينما اعتبر آخرون أن سبب تعطيل المعمل هو كيدية ونكيات عائلية عرقلت إعادة تشغيله، وتناقل البعض همساً أن أشخاصاً محسوبين على حركة أمل من جهة وحزب الله من جهة أخرى تنازعا على الحصص والأرباح التي يوفرها المعمل، ما أدى إلى تعطيله.

بالمقابل، تيرر أوساط البلدية التوقيف القسري للمعمل بضعف إمكاناتها والعجز المالي الراجحة تحته، إذ تحتاج صيانة المعدات وإعادة التشغيل إلى مبلغ 40 ألف

يستطيع المعمل معالجة عشرة أطنان من النفايات يومياً

المتعهد مستحقاته وسافر، مقللاً المعمل من دون توفير بديل، لافتين إلى أن البلدية رفعت شكوى بحق

الجنوبية. دعا المعتصمون إلى إعادة تشغيل المعمل المقفل منذ عام 2013 مطلقين حملة «الف ليرة نرجع معمل الفرز» بهدف جمع تبرعات لتأمين المبلغ اللازم لذلك. فالمعمل، وفق المعتصمين، يستطيع معالجة عشرة أطنان من النفايات يومياً، في وقت تنتج فيه بلدة أنصار بين 6 و7 أطنان يومياً.

لم يحسم المعتصمون أمام المعمل سبباً واضحاً لتعطيل العمل فيه منذ عامين، فمنهم من أعاد السبب إلى عدم التزام الشركة المشغلة نص العقد مع بلدية أنصار، التي قبض منها

توقف المعتصمون عند اختيار الكفور مطمراً لنفايات الشبعة، في حين أن سكانها مسيحيون وشيعة، حاملين لافتات ضد تطييف النفايات كتبوا عليها «الكفور تجمعنا مش لتجمع زبالتك» و«ليش بدكم تطمروا التعايش بمطامر نفاياتكم». كذلك، نظم تجمع «شباب أنصار» أول من أمس وقفة احتجاجية أمام معمل فرز النفايات في خراج أنصار، بمشاركة ناشطين من البلديات المحيطة وحملة «بدنا نحاسب»، بعد ازدياد الشائعات عن اختيار مزرعة بصفور كمطمر لنفايات الضاحية

أمال خليل

خفتت الاحتجاجات على أزمة النفايات في بيروت لترتفع بالمقابل أصوات المناطق المطروحة لتكون مكبات ومطامر للنفايات. فقد واصل أهالي الكفور تحركاتهم الاحتجاجية أمس، إذ انطلقت مسيرة جابت شوارع البلدة بمشاركة ناشطين من تجمع الأندية والجمعيات في النبطية وحملة «بدنا نحاسب»، بعدما وقعت البلدة ضحية الشائعات التي اختارت وادبها مطمراً لنفايات الضاحية الجنوبية.

تقرير

أنصار والكفور تواصلان الاحتجاج: لا للمطامر